

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

Local development in Algeria between the typicality of programs and the specificity of the regions

رفيقة حروش

نورالدين حاروش*

جامعة الجزائر3

جامعة الجزائر3

harrouche.rafika@univ-alger3.dz

harrouche.noureddine@univ-alger3.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/05/10 تاريخ قبول المقال: 2021/08/11 تاريخ نشر المقال: 2021/09/01

الملخص:

بادرت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي إلى وضع التنمية المحلية كهدف تسعى لتحقيقه، وذلك من خلال تبني اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي، بالاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، ولتجسيد التنمية على الواقع شرعت الجزائر في إعداد مدونة المخططات التنموية المحلية ممثلة في المخططات البلدية للتنمية PCD، والمخططات القطاعية للتنمية PSD، بالإضافة إلى البرامج ذات الطابع الوطني والقطاعي، مع رصد إتمادات مالية معتبرة لتجسيدها. وبعد مرور عدة عقود من هذا التبنى لا تزال التنمية المحلية تراوح مكانها، والأكثر من هذا ظهور ما يسمى بمناطق الظل، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة العلمية البحث في أسباب الإخفاق وتحديد معالمه، وما هي السبل والاستراتيجيات الكفيلة بتجاوز هذا العجز كون المخططات التنموية التقليدية توصف بالنمطية بينما تتميز الجماعات المحلية بالخصوصية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، الخصوصيات المحلية، المخططات التنموية، الخطة الإستراتيجية.

Abstract:

Since the 1970s, Algeria took the initiative to set local development as a goal by adopting administrative decentralization at the local level, by recognizing the moral character and financial independence of local communities, To translate development into reality, Algeria has embarked on preparing a nomenclature development plans represented in the municipal development plans (PCD), sectoral development plans (PSD), in addition to programs of a national and sectoral nature. With significant financial funds allocated for its embodiment. After several decades of this adoption, local development is still stagnant, and more than this the emergence of the so-called marginalized areas, so we decided, through this scientific study, to research the causes of failure and define its landmark, and what are the ways and strategies to overcome this deficit while classical development plans are described as stereotyped, but local communities has its own specificities,

key words: Local communities, local development, local specificity, development plans, strategic plan.

مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية (البلدية) القاعدة الأساسية التي يعول عليها تحقيق التنمية المحلية كونها أقرب سلطة للمواطن، كما أنها منبر للمشاركة على المستوى المحلي، وقصد تجسيد ذلك قامت الدولة الجزائرية

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

بالعديد من الإصلاحات شملت الجوانب السياسية والإدارية والمالية ترجمت في شكل نصوص قانونية مسيرة للشأن المحلي، كما وسعت من اختصاص ومهام البلدية كونها شريك ومعاون للدولة في تحقيق التنمية المحلية.

اهتدت الجزائر ومنذ ستينيات القرن الماضي الى إتباع التنظيم الإداري القائم على اللامركزية الإدارية، هذه الأخيرة تستند على أركان ومقومات منها: الاعتراف والإقرار بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، و إنشاء أجهزة محلية منتخبة أو معينة أو المزج بينهما ومستقلة لإدارة وتولي تلك المصالح، وخضوع تلك الأجهزة عند قيامها بتلك المصالح لرقابة وتوجيه ومراجعة الإدارة المركزية .

هذه الأركان في الحقيقة تشكل كل متكامل، فهي متماسكة ومترابطة فيما بينها ولا يوجد ما يعارضها إذا تمت العملية في إطار قانوني منظم يحدد صلاحيات وتدخلات الأطراف المختلفة والتي هدفها الوحيد هو خدمة مصالح الأفراد، ما عدا الإشكال القائم وهو الإقرار بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، أي وجود بعض الخصوصيات لدى بعض الجماعات المحلية، لكن، وبالرغم من هذه الخصوصيات إلا أنها خاضعة لقانون واحد، سواء تعلق الأمر بقانون البلدية أو قانون الصفقات العمومية أو حتى قانون تفويض المرفق العام، كما أنها تنفذ نفس البرامج والمخططات التنموية، هذا ما جعلها في أغلب الأحيان تعيش عجزا وشللا لعدم قدرة القانون الوحيد مجابهة أو حل مشكل الخصوصيات.

فالتشخيص الأولي لواقع التسيير المحلي يرسم لنا صورة قاتمة تعبر عن مجموعة من الاختلالات أهمها على الإطلاق محدودية الموارد الذاتية لهذه الجماعات وضعف الاستثمار المحلي لغياب ميزانية الدولة المخصصة لهذا الجانب وعزوف الخواص في الخوض فيه، وغياب رؤية أو تصور بعيد الأمد ناهيك عن ضعف المقاربة التشاركية والتعاقدية، لذا فإن التفكير، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة، في جعل التنمية المحلية هدف استراتيجي للدولة يتطلب الأمر تجاوز هذه الاختلالات بداية بالمخططات التنموية النمطية والاستعداد لوضع خطة إستراتيجية بديلة قائمة على التشخيص والتحليل الاستراتيجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الفروقات المحلية وخصوصية الأقاليم، هذا التحول سيقضي على التسيير الإداري المعهود والقائم على البيروقراطية السلبية وضعف التدبير المالي، ويخلق نوع من التسيير أساسه الحكامة والرشادة مع تخليق التدبير الجماعي التشاركي، وعندها سيتم الخروج بالجماعات المحلية من جماعة منطوية معزلة إلى جماعة منفتحة ومتكاملة مع البيئة الداخلية والخارجية. ولذا فإنّ هذه الورقة البحثية ستتولى إيجاد بعض الحلول للإشكالية التي تم طرحها وهي:

هل يمكن تنمية الجماعات المحلية في الجزائر بالانتقال من نمطية البرامج التنموية إلى الخطة التنموية الإستراتيجية القائمة على خصوصية الأقاليم؟

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

من المناهج والمقاربات التي تساعدنا في معالجة هذا الموضوع، المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف وتفكيك الظاهرة محل الدراسة، والقيام بإعادة تركيبها مع أعطاء التحاليل المناسبة، كما يمكن الاستعانة بالمقاربة الوظيفية عند الحديث عن العلاقات الوظيفية الممكنة بين الجماعات المحلية ومختلف الشركاء، وكذا المدخل القانوني مون الجماعات المحلية والبرامج التنموية تكون ضمن الأطر القانونية والإجرائية.

ولمعالجة إشكالية بحثنا هذا، ارتأينا وضع الخطة التالية:

1. ماهية البرامج والمخططات التنموية المحلية
2. مساهمة الجماعات المحلية في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية ونتائجها
- 3 الخطة التنموية الإستراتيجية كآلية جديدة لتحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية البرامج والمخططات التنموية المحلية

لا يقتصر أمر التنمية المحلية في الحقيقة على البرامج والمخططات التنموية ذات الطابع المحلي، بل هناك العديد من البرامج التنموية، منها ما هو وطني ومنها ما هو قطاعي والأخرى محلية الطابع، بالإضافة إلى البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية... ووصولاً إلى التوجه الجديد للدولة الجزائرية والرامي إلى تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل..وعليه سنحاول الإحاطة وتسليط الضوء باختصار على مجمل هذه البرامج مركزين بعض الشيء على البرامج المحلية.

أولاً: المخططات والبرامج ذات الطابع الوطني

تخصص الدولة جزء من نفقات التجهيز العمومي لصالح الجماعات المحلية، علماً أن نفقات التجهيز العمومية تصنف إلى نفقات التجهيز المركزية، والبرنامج القطاعي الممركز، ونفقات التجهيز غير الممركزة والتي تتكون من برامج قطاعية غير ممركرة بالإضافة إلى المخططات البلدية التي تكون في شكل مقررات يتخذها الوالي¹.

تشمل مخططات التجهيز لفائدة الجماعات المحلية البرامج القطاعية الممركزة (المركزية) التي هي عبارة عن التجهيزات العمومية المركزية المقدمة من طرف الدولة وتتمثل في تجهيزات الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المختصة.

1. **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2010-2025** : يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خريطة عمل تكفل التخطيط الاستراتيجي على مستوى إقليم الدولة، تقرر بموجبه الدولة ثلاثة أساسيات متعلقة

¹ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98-227 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، المادة 05، الجريدة الرسمية، عدد 51، سنة 1998.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

بالرهان الديمغرافي المرتبط بعدد السكان وتحديات سوق العمل، الرهان الاقتصادي المرتبط بتنافسية و تأهيل الأقاليم بالتزامن مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، الرهان التكنولوجي الذي يقتضي ضرورة الحفاظ على الرأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة حيث تزداد المنافسة قوة بين الاستعمال واستدامة الموارد². وتلتزم القطاعات الوزارية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية والمحلية في إطار توجيهات المخطط باحترام قواعد المخطط الوطني والعمل على تجسيد مشاريعهم ومخططاتهم بما يتلاءم وتوجيهات المخطط.

2. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:** هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول لفلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

3. المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه³:

يشمل المخطط التوجيهي للموارد المائية على تقييم شامل للموارد المائية التي يتم رصدها بما فيها الموارد البديلة الصادرة لاسيما تصفية المياه القذرة وتحلية مياه البحر وكذا الموارد المسترجعة، تقييم الاحتياجات من الماء على أساس أهداف تطوير القطاع على المدى البعيد والمحددة لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية، تحديد المشاريع و البرامج المهيكلية للحشد وتخصيص الموارد المائية، تحديد المشاريع والبرامج المهيكلية لإعادة تأهيل وتطوير منشأة التزود بالماء الصالح للشرب والتطهير والسقي، التوزيع الزمني للمشاريع والبرامج المهيكلية حسب تطور الاحتياجات للماء خلال مدة التخطيط وكذا تقدير تكاليف الاستثمار⁴.

أما المخطط الوطني للمياه فهو يختص بتشخيص قطاع الماء حسب استعمالها بكمية وكيفية وهياكل الري الموجودة وكذلك الجوانب المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بهذا النشاط،

ثانيا: البرامج التنموية الاقتصادية الداعمة لمسار التنمية المحلية

نذكر من بين هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المخطط الخماسي للتنمية 2015-،2019

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية، رقم 61 سنة 2010.

³ - Plan National de l'eau, www.mree.gov.dz, article07.12 :58,22/06/2019.

⁴ - Office National de l'irrigation et du drainage, Agences des Bassins hydrographiques, <http://onid.com.dz>, 23 :52,22/06/2019.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: هو عبارة عن برنامج تنموي خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار حوالي 7 ملايين دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، وجه هذا البرنامج للأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: هو برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بمبلغ قدره 150 مليار دولار، يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير المنشآت القاعدية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان⁵.
3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعتمار الوطني، امتد من 2010 إلى غاية 2014 بنفقات قدرت بحوالي 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار خصص لشقين أساسيين وهما⁶:
الشق الأول: استعمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .
الشق الثاني: مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار .
4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: يتمثل في المخطط الخماسي للتنمية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 رصدت له الدولة نحو 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب7 بالمائة مع آفاق⁷ 2019.
وقد كان قطاع الجماعات المحلية من بين أولويات التنمية التي اهتمت بها الدولة، فلقد استفادت من هذا المبلغ نظير انجاز 4 مقرات ولائية و 103 دائرة و 6 مراكز تكوين للمستخدمين وحوالي 450 مقرا للأمن الولائي وأمن الدائرة و الأمن الحضري و 330 وحدة من وحدات الحماية المدنية، أما في مجال التنمية المحلية فقد تم منح الجماعات المحلية مبلغا ماليا يقدر بحوالي 4705 مليار دج لانجاز نحو 2700 عملية

⁵ . نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 48.

⁶ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

⁷ حفيظ صواليلي، الحكومة عجزت عن تحقيق أهداف مخططها الخماسي، موقع الخبر، <https://www.elkhabar.com/>، تم

الاطلاع عليه في 06/06/2020، 21:07.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

في إطار البرامج التنموية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج التنموية الفرعية مما يسمح باستمرارية حركة التنمية في جميع ولايات الوطن زيادة على عملية رقمته الحالة المدنية في أجل أقصاه سنتين.⁸

ثالثا: البرامج الخاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا

استفادت ولايات الجنوب من العمليات المسجلة ضمن البرامج التنموية الخماسية المتتالية ضمن برنامج أطلق سنة 2006 (الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب)⁹ من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 2% من إيرادات الجباية البترولية وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب، ومن الجماعات المحلية التي استفادت من هذا البرنامج نذكر كل من أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الاغواط، اليزي، تامنغست، كما استفادت أيضا الهضاب العليا من نفس الامتياز من خلال إنشاء صندوق خاص بالتنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا من تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 3% من إيرادات الجباية البترولية¹⁰، ومن الجماعات المحلية التي استفادت من برنامج الهضاب العليا نذكر كل من البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، باتنة، خنشلة، تبسة، والبلديات التابعة لها.

رابعا: تنمية المناطق الحدودية:

تتدرج السياسة الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتميئتها ضمن السياق المؤسسي الجديد للوطن والذي يتميز بمصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، وتشمل المناطق الحدودية 12 ولاية وثلاث ولايات منتدبة (قبل التقسيم الإداري الجديد) و57 بلدية، قسمت إلى تسع (09) مناطق حدودية وهي: الساحل الشرقي، والتل الشرقي، والتل الغربي، الهضاب العليا شرق والهضاب العليا غرب، والجنوب شرق والجنوب الكبير شرق والجنوب الكبير والجنوب غرب، وتمثل مساحة المناطق الحدودية بـ 1323395 كم²، ما يعادل 42% من مساحة الوطن. ويخط حدودي يبلغ 6343 كم موزعة كما يلي: 1601 كم مع المغرب، 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 كم مع النيجر، 463 كم مع موريتانيا، 42 كم مع الصحراء الغربية.

8 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق.

9 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-485، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، مؤرخ في 23 ديسمبر 2006، مادة 01، ج ر رقم 84 سنة 2006.

10 . المرسوم تنفيذي رقم 06-485. المرجع السابق الذكر، المادة 04 .

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

حيث تسعى سياسة تهيئة الإقليم إلى التوزيع الملائم للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، وكذا ضمان التوازن والإنصاف وإضفاء الجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني وذلك في إطار التنمية المستدامة، وتقوم هذه الإستراتيجية على دعم التجهيزات والمرافق بالمناطق الحدودية، ودعم إقامة نشاطات اقتصادية، ودعم فك العزلة وتسهيل التنقل بالمناطق الحدودية، ودعم تنمية العلاقات العابرة للحدود.

أما أهداف هذه الإستراتيجية فتتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان، ومراقبة المناطق الحساسة كالهجرة والنشاطات غير الشرعية، وترقية انفتاح الإقليم على المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وقد كانت هناك دراسات خاصة بهذه المناطق شملت ثلاث مراحل، حيث تدرس المرحلة الأولى عملية التشخيص. والمرحلة الثانية إعداد المخططات. البرامج، لتأتي المرحلة الثالثة لوضع لوحة القيادة لمتابعة مدى تنفيذ البرامج على أرض الواقع.

أما بخصوص مدى تقدم الدراسات المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها فهي في المرحلة الأولى والثانية بالنسبة لمناطق ورقلة والوادي وتمنراست وأدار و بشار وتندوف، بينما استكملت الدراسة في منطقة إليزي.

أما الدراسة المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية للساحل والتل والهضاب العليا وتنميتها سيتم المباشرة في إعدادها خلال السداسي الأول من 2019. وقد تم وضع هيئات للتشاور والمتابعة على المستويين المحلي والمركزي، فعلى المستوى المحلي هناك اللجان الولائية لمتابعة الدراسات المتعلقة بالمناطق الحدودية، وإطارات تنفيذية، والمنتخبون والشركاء الفاعلون المحليون، وهيئات وباحثون جامعيون، ومنظمات المجتمع المدني، أما على الصعيد المركزي، فوجد وزارة الداخلية وهيئاتها، واللجنة القطاعية والمركزية..

وفي سعيها المتواصل لتحقيق التنمية المحلية، بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى عقد ملتقى وطني حول المناطق الحدودية وكان ذلك يومي 13 و14 أكتوبر 2018 وذلك بهدف تعميم الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها باعتبارها فضاءات جيوسراتيجية، وكذا التمكين من تنفيذ هذه الإستراتيجية المتفرعة على شكل مخططات. برامج. وذلك من خلال دراسات لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها في إطار تشاوري ورؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود من شأنها التوصل إلى برنامج خاص لتنمية المناطق الحدودية.

ومن هذا المنطلق، تولى السلطات العمومية أهمية قصوى لهذه المناطق، من خلال وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة سكانها وإشراكهم بصفة فعالة في الحركة الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من الانفتاح على المبادلات العابرة للحدود، وسيحظى هذا البرنامج بتمويل

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

مزدوج من صندوق تنمية الجنوب وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ودعت السلطات العمومية الإدارات المركزية والمحلية والمنتخبين والمتعاملين الاقتصاديين إلى "التجند من أجل بلوغ هذا البرنامج مقاصده النبيلة وتأمين نتائجه على أرض الواقع"¹¹

خامسا: تنمية مناطق الظل

نتساءل بخصوص مناطق الظل ومقاربة علاجها، فهل هي برنامج تنموي على شاكلة سابقه أم أنها نتائج البرامج والمخططات السابقة؟ على العموم وحسب رأينا فهي تشمل الاثنين ولكن أولا هي نتيجة الإخفاقات والقصور التنموي الناتج عن نمطية المخططات والبرامج التنموية، ثم يأتي العلاج ببرامج يبدو أنها شبيهة الى حد بعيد بالبرامج التقليدية، ولكن عملا بالموضوعية في الطرح والتحليل علينا أولا معرفة مضامين ومقاصد مناطق الظل في الجزائر.

عينت رئاسة الجمهورية مستشارا لدى رئيس الجمهورية مكلفا بملف مناطق الظل، وهذا تعبيرا ضمنيا عن فشل وعجز البرامج التنموية المحلية ومن يقف وراءها من المسؤولين المحليين، وقد أكد مستشار رئيس الجمهورية أنه تم إحصاء 13587 منطقة ظل يقطن فيها أكثر من 8 ملايين ونصف نسمة، وأضاف أن هذه الأرقام تحتم علينا الاعتناء بهذه المناطق وبسكانها في ظل الجزائر الجديدة، لذلك تم اقتراح 32700 مشروع للنهوض بهذه المناطق وهو ما يحتاج إلى 480 مليار دينار لتمويلها"¹².

في 15 فبراير 2021، فاجأ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الولاة وأعضاء الحكومة في اجتماع موسّع، ببيتّ فيلم وثائقي عن أوضاع جزائريين يعيشون في مناطق الهامش، وما زالوا بعد ستة عقود من الاستقلال دون ضروريات العيش الكريم، كالماء الصالح للشرب والسكن اللائق والربط بالكهرباء والصرف الصحي وبعد المرافق العمومية الضرورية كالمدارس والمراكز الصحية عن سكانهم، وهو ما ترجم نتائج سياسات التنمية المحلية.

وتعددت عوامل ظهور مناطق الظل في الجزائر، ولعلّ أبرزها غياب سياسة وطنية عادلة في توزيع الريع، بالإضافة إلى تهميش السلطات للريف وتوجّهها إلى التركيز على المدن والتجمّعات السكانية الكبرى. وهو ما نتج عنه النزوح إلى المدن وتشكيل مناطق ظلّ فقيرة، والضغط على المدن،

¹¹ . نورالدين حاروش، أبعاد تنمية المناطق الحدودية وتحدياتها. مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من طرف كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 يوم 10 جوان 2019 حول تنمية المناطق الحدودية بالجزائر، أي دور للجماعات المحلية؟

¹² . جريدة الخبر اليومي، 28 مارس 2021

سادسا: برامج التجهيز غير الممركزة أو المحلية

1. المخطط القطاعي للتنمية PSD :

تضمن المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث نص على أحقية المجلس الشعبي الولائي في إعطاء رأيه أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمجة لانجازها بالولاية كما يمكنه تسجيل اقتراحاته التي يبدئها في إطار المخطط التنموي الوطني في حدود الشروط التالية:

- ✓ إمكانية وقدرة انجاز المشروع
- ✓ القيمة الحقيقية التي يكلفها المشروع قصد انجازه
- ✓ قدرة الولاية في تمويل المشروع وطرق ذلك
- ✓ المردودية الاقتصادية والإنتاجية للمشروع الاقتصادي
- ✓ الفوائد الاجتماعية للمشاريع غير الإنتاجية
- ✓ الآجال الزمنية لتنفيذ المشروع والنتائج المنتظرة منه¹³.

وفقا لهذه الشروط تقوم الولاية بإعداد مخططها للتنمية الذي تحدد فيه الخطوط العريضة لبرامجها التنموية لمدة 5 سنوات وهو عبارة عن مخطط متوسط الأجل يعكس البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الإدارة المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية، ويسجل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، والمخطط القطاعي للتنمية بالطبع يشمل مختلف القطاعات كالبني التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل أيضا مجال جغرافي واسع أي المستوى الولائي وقد يشمل أيضا أكثر من ولاية خاصة إذا تعلق الأمر بالطرق والري، يشرف المجلس الشعبي الولائي على اقتراح مشاريع سنوية وتسجيلها في البرامج القطاعية العمومية، ويمكنه المبادرة بكل الأعمال التي تهدف إلى انجاز التجهيزات بحكم حجمها وأهميتها أو استعمالها والتي تتجاوز قدرات البلديات.

معظم المشاريع والبرامج التنموية التي تنجز في إطار المخططات القطاعية، تتميز بأنها مشاريع ضخمة تتطلب اعتمادات مالية كبيرة أكبر من الطاقة المالية للبلدية، ويتم إدراج هذه المشاريع من طرف المديرية التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزارات التابعة لها، كمديرية الري، والأشغال العمومية، والبناء

13. ج د ش، المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية،

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

والتعمير، والصحة، والتربية...إلخ، حيث تقوم هذه المديرية التنفيذية الولائية بعرض مشاريعها على المجلس الشعبي الولائي للموافقة عليها.

2. المخطط البلدي للتنمية PCD: يعتبر المخطط البلدي للتنمية أحد أدوات التنمية المحلية، تم إقراره بموجب المرسوم التنفيذي 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، ويعد أحد صور اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية والمواطنين في التنمية الوطنية¹⁴. طبقا لما هو محدد في المادة 107 من قانون البلدية 11 . 10 يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات بعدما يصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة لها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية .

يحدد ويبلغ الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة وزير الداخلية والجماعات المحلية رخصة برنامج شاملة تحت عنوان مخططات البلديات للتنمية حسب الولاية آخذا بعين الاعتبار عدد سكان الولاية وعدد البلديات و عدد البلديات التي توجب ترفيتها ومستوى اعتمادات الميزانية المخصصة سابقا¹⁵

تقيد العمليات المعتمدة ضمن المخطط البلدي للتنمية في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار ويبلغ الوالي هذه الوثيقة بعد المصادقة عليها رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذلك المحاسب المنفذ لدى البلدية¹⁶ وتدرج كل سنة في الجدول البلدي وفي كل قطاع وفصل جميع عمليات التجهيز والاستثمار المقيد في المخطط البلدي للتنمية، أما المبالغ المالية التي تخصصها الدولة لتمويل هذه العمليات تضم البرامج المتعددة السنوات بالإضافة إلى الأجزاء السنوية لاعتمادات الدفع ويسجل المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة غير عادية الجدول البلدي بمجرد تبليغه إليه من طرف الوالي¹⁷ .

نصت المادة الثانية من القرار الوزاري المشترك بين وزارة المالية والداخلية المؤرخ في 21 فيفري 2013 على تحديد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية

14 . ج د ش، مرسوم رقم 73-136 مؤرخ في 9 غشت سنة 1973، يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات الخاصة للتنمية، الجريدة الرسمية، عدد 67، لسنة 1973 .

15 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير سنة 2013، يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية، مادة 02، ج ر، رقم 40 لسنة 2013.

16 المرسوم رقم 73-136، المرجع السابق الذكر، المادة 3

17 . المرسوم 73-136، المرجع السابق الذكر، المادة 5 .

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

أنه يحدد ويبلغ الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات المحلية رخصة برنامج شاملة بعنوان مخططات البلديات للتنمية حسب الولاية¹⁸.

وهناك نوع معين من المشاريع التنموية يسمح بإنجازها في إطار المخطط البلدي للتنمية، وأي مشروع يقترح من طرف المجالس الشعبية البلدية لا يندرج ضمن مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية يرفض، وتندرج مدونة مشاريع المخطط البلدي للتنمية تحت العناوين التالية:

✓ المياه الصالحة للشرب والتطهير

✓ الطرق والمسارات

✓ التهيئة الحضرية والبيئة

✓ التربية والتكوين والصحة والنظافة

✓ الشباب والرياضة والثقافة والترفيه

✓ المباني البلدية والملحقات التابعة لها

✓ البريد والمواصلات والأسواق الجوارية

هذه المدونة تلخص في نهاية الأمر اختصاصات وصلاحيات الجماعات المحلية التي خولها لها قانون البلدية 10/11 والتي تشمل ما يلي:

التهيئة والتنمية¹⁹: حيث بإمكان المجلس الشعبي المنتخب أن يقدم مخططه للتنمية على مدار عهده، وهذا المخطط يجب أن يتوافق مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة والمخططات التوجيهية القطاعية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحماية البيئة، وتحفيز إنشاء النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع قدراتها ومخططها التنموي.

التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز²⁰: حيث تنزود البلدية بكل أدوات التعمير، وتساهم في ترقية برامج السكن، والسهر على مكافحة السكنات الهشة وغير القانونية، وحماية التراث المعماري والثقافي وحماية الأملاك العقارية والمحافظة على الوعاء العقاري، ومنح الأولوية لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار

18 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير سنة 2013، يحدد معايير تخصيص

موارد الميزانية للمشاريع او البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية ، الجريدة الرسمية، عدد 40 لسنة 2013 . المادة 02

19 . ج ج د ش، القانون رقم 11 . 10 المؤرخ في 3 يوليو 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد: 37، الصادرة يوم 03 جويلية 2011، المواد 107 . 112 .

20 . القانون رقم 11 . 10، المرجع السابق الذكر، المواد 113 . 121.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

الاقتصادي، وتهيئة وصيانة وتسيير الشبكات التابعة لاختصاصاتها، وتهيئة المساحات التي بإمكانها احتواء النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية ...

نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة²¹:

انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وصيانتها وتسيير مطاعمها ، وتوفير النقل المدرسي، واتخاذ التدابير الكفيلة لترقية تفتح الطفولة الصغرى وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والثقافي والفني، والمساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والتسليّة، وتوسيع القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها، وتقديم الإعانات والتكفل بالفئات الاجتماعية الهشة والمحرومة، وصيانة المساجد والمدارس القرآنية والحفاظ عليها، وتشجيع وترقية الحركة الجمعوية في كل المجالات

النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية²²:

توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة، وجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، ومكافحة نواقل الأمراض المتقلبة، والحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور، وصيانة طرق البلدية ووضع إشارات المرور، وتهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات الترفيه والشواطئ ... بالإضافة إلى العديد من المهام والخدمات التي تقدمها البلدية كخدمات الحالة المدنية وغيرها...

صلاحيات ومهام البلدية هذه تفوق بكثير قدراتها المادية أو البشرية، وهو ما يخلق لها عجز وظيفي مزمن، الأمر الذي يستدعي تحديد الأولويات وإشراك فواعل أخرى من خارج البلدية للقيام ببعض المهام. كما أن هذه المهام والصلاحيات تخص جميع البلديات وبدون استثناء لا من حيث عدد السكان، أو المساحة الجغرافية، أو الحالة المالية، أو مستوى التحضر، وتقوم التنمية فيها على برامج نمطية ضمن المدونة سألقة الذكر، هذا كله دون اخذ الخصوصيات المحلية بعين اعتبار وهو ما انعكس سلبا على التنمية المحلية...

المبحث الثاني: مساهمة الجماعات المحلية في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية ونتائجها

تشمل التنمية المحلية مجالات عدة تضمنها القانون وخول للجماعات المحلية مهام وصلاحيات قصد إنجازها، وعموما تركز التنمية المحلية على أربعة أبعاد أساسية تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري، ويمكن تفصيلها كما يلي:

²¹ . القانون رقم 10 . 11 ، المرجع السابق الذكر، المادة 122.

²² . القانون رقم 10 . 11 ، المرجع السابق الذكر، المواد 123 . 124.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

- التنمية الاقتصادية: وهي التنمية التي تهتم بالتخطيط الاقتصادي الذي بدوره يهدف إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، فقد نصت المادة 111 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية أن المجلس الشعبي البلدي يبادر بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي. لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.

2- التنمية الاجتماعية (البشرية): تعرف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق انسجام أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية²³، وقد نصت المادة 122 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، " تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد:

إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، اتخاذ التدابير لترقية تفتح الطفولة وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري، والتعليم الثقافي والفني، تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل، حصر الفئات الاجتماعية المحرومة والهشة وتنظيم التكفل بها، تشجيع ترقية الحركة الجموعية...".

3- التنمية السياسية: تعتبر التنمية السياسية من الجوانب الأساسية للتنمية المحلية باعتبارها أحد الركائز المحورية في تحقيق العمل التنموي، وتتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة واستغلال كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي، لهذا نجد دول العالم ومنها الجزائر تهدف لإقامة نظام سياسي يسمح بمشاركة قطاعات عريضة من المجتمع في تحقيق التنمية المحلية، وقد نصت الدساتير الجزائرية وقانون البلدية والولاية على منح الفرصة للمواطنين في المشاركة في التسيير المحلي من خلال الديمقراطية التشاركية... فنجد التعديل الدستوري لسنة 2016 ينص في المادة 15: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس المنتخبة"، والمادة 17: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"

4- التنمية الإدارية: التنمية الإدارية تعبر عن الحيوية السياسية وتطويرها في كافة النواحي والتي من خلالها يمكن للمسيرين المحليين تجسيد التنمية المحلية من خلال تنظيم إداري محكم وفعال، ولم تغفل كذلك التشريعات والتنظيمات المعمول بها في الجزائر من أجل ترقية الأداء الإداري لأعضاء المجالس المنتخبة والأمناء العامون من خلال برامج التدريب والتكوين التي خصصتها الوزارة الوصية...

²³. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2001، ص30

1. مجال تدخل المجالس الشعبية البلدية في المخطط البلدي للتنمية

حسب الفقرة الثانية من نص المادة 107 من قانون البلدية 10-11 " يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

يقوم المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة رئيس المجلس الشعبي البلدي سنويا بإعداد قائمة العمليات التي ينوي إنجازها في إطار المخطط البلدي للتنمية وينجز بطاقة تقنية لكل مشروع بمساعدة المصالح التقنية التابعة للدولة حسب الاختصاص، فعندما يكون المشروع مثلا يندرج ضمن المياه الصالحة للشرب فالمصلحة المتعاونة هي فرع الري، وعندما يكون المشروع متعلقا بإنجاز طرقات فالمساعدة تكون من فرع الأشغال العمومية، وهكذا... إلخ.

يراعي المجلس الشعبي البلدي عند إعداد قائمة مشاريع المخطط البلدي للتنمية مدى ملاءمتها مع احتياجات السكان المحليين والوضعيات الاستعجالية التي لا تقبل التأخير²⁴

بعد الانتهاء من إعداد قائمة المشاريع المقترحة في هذا الإطار، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسالها للدائرة إذا كان عدد سكان البلدية أقل من 50000 نسمة وإلى الوالي مباشرة في حالة تجاوز عدد السكان الخمسون ألف، ويمكن لرئيس الدائرة عن طريق اللجنة التقنية للدائرة اقتراح تعديل ترتيب المشاريع حسب الأولوية.

تخصص جلسات تحكيم في الولاية تحت رئاسة الوالي أو ممثلا عنه وبحضور رئيس الدائرة التابعة لها البلدية المعنية بالتحكيم، وكذا مختلف المديريات الولائية ذات العلاقة، ويتم قبول بعض المشاريع دون سواها في حدود المبالغ المحلية الممنوحة للولاية مع مراعاة العدالة في التوزيع بين بلديات الولاية وأهمية المشاريع وعلاقتها بتحسين المستوى المعيشي للمواطن. ويختتم التحكيم بتحديد المشاريع المقبولة. وبعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات واعتماد المبالغ المالية لكل مشروع على حدى، يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي بالاعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي للتنمية الموافق عليها²⁵، حينها يقوم رئيس المجلس الشعبي بإعداد وإبرام الصفقات العمومية والاتفاقيات لكل مشروع مقبول طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لا يحتكر رئيس المجلس الشعبي البلدي مهمة التنفيذ والمتابعة لوحده، بل

²⁴. ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2019، جامعة باتنة1، الجزائر، ص231.

²⁵. المرسوم رقم 73-136 المرجع السابق الذكر .

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

هناك أطراف أخرى تدخل في مجال تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع وهم أمين الخزينة البلدية، رئيس الدائرة، أمين خزينة الولاية، فرع المديرية التقنية المعنية، الرقابة المالية، الوالي²⁶.

2- مجال تدخل المجلس الشعبي البلدي في المخططات القطاعية للتنمية

حسب نص المادة 108 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية "يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، تخضع إقامة أي مشروع استثماري و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، خاصة في إذا كان المشروع يمس الأراضي الفلاحية ويؤثر على البيئة

يمكن القول أن دور المجلس الشعبي البلدي في مجال المشاريع القطاعية هو القبول وتوفير العقار المناسب ويكون هذا الأمر خاصة في مجال إنجاز الهياكل الإدارية (مؤسسات التربية، فروع المديرية الولائية لمختلف القطاعات)، وفي بعض القطاعات يتم إعداد الدراسات التقنية وإيداعها على مستوى المديرية الولائية القطاعية المعنية خاصة في مجال شبكة المياه الصالحة للشرب والطرق ذات المسافات الطويلة التي لا يمكن إنجازها في إطار ميزانية البلدية أو في إطار المخططات البلدية للتنمية.

إنجاز ومتابعة المشاريع القطاعية تختص به المديرية الولائية القطاعية أو فروع هذه المديرية على مستوى الدوائر حسب نوعية المشروع. و عموما المجالس الشعبية البلدية لا تعارض إقامة المشاريع القطاعية نظرا لحاجتها إليها، وإن كان هناك اعتراض فهو يخص مكان إقامة المشروع لا أكثر.

3. نتائج البرامج التنموية

لا غرو في القول بأن التنمية المحلية تسير عكس ما ينتظره المواطن المحلي، هذا بالرغم من تعدد وتنوع البرامج والمخططات التنموية التي رأيناها، وربما بروز مناطق الظل الى الواجهة في الآونة الأخيرة تلخص نتائج البرامج التنموية في الجزائر؟

تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود نحو 19 % من الجزائريين يعيشون حالة فقر مستدام، خصوصا في ضواحي المدن والمناطق النائية، وهو ما دفع الحكومة وبيعاز من رئيس الجمهورية الى التحرك في هذا الاتجاه عليها تنجح في تحقيق التنمية المطلوبة والغائبة منذ عقود.

وبلغة الأرقام فإن أكثر من ثمانية ملايين ونصف جزائري من مجموع السكان المقدر عدده بنحو 43 مليون نسمة يعيش في ظروف صعبة في مناطق فقيرة في الأرياف وفي هوامش المدن الكبرى حيث ينعدم

²⁶. ليندة أونيسي، نفس المرجع السابق، ص 229.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

كثير من مقومات الحياة الأساسية كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس والمستوصفات والنقل. وتسعى الحكومة الجزائرية إلى وضع خطة تأهيل عاجلة .

ويخطئ من يظن أنّ مناطق الظلّ تعني بالضرورة مناطق الريف والمناطق الجبلية والداخلية في البلاد، فمناطق ظلّ فقيرة موجودة كذلك على هامش النسيج العمراني للمدن وضواحي الحواضر الكبرى، خصوصاً أنّ الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة أمنية في تسعينيات القرن الماضي دفعت في اتجاه نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى حواشي المدن طلباً للأمن والأمان. ففي العاصمة الجزائرية نفسها، أحصى الفريق المكلف بوضع خريطة لمناطق الظلّ في ولاية الجزائر 299 منطقة ظلّ تقع خارج النسيج العمراني الحضري،" موزعة عبر 34 بلدية بالجزائر العاصمة لاسيما منها شبه الحضرية (شبه ريفية) ويعيش سكانها في ظروف شبه ريفية تستدعي إعطاءها الأولوية وتسوية المشاكل المستعجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق وفقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية²⁷ .

وكان التصريح الأخير لوزير الداخلية قد كشف أنّ عملية إحصاء أجريت من قبل المسؤولين المحليين، انتهت إلى وضع خريطة لمناطق الظلّ البالغ عددها 15 ألفاً. مشيراً إلى أنّ الحكومة تملك خطة لإصلاح الأوضاع المعيشية في مناطق الظلّ بالتعاون مع المسؤولين المحليين الذين يتوجّب عليهم أن يدركوا ما يحصل في مناطقهم، وهم مكفون بإنهاء مظاهر الفقر فيها. وشدّد وزير الداخلية على إشراك المواطن والمجتمع المدني في عملية مراقبة المشاريع في مناطق الظلّ. من جهته، كشف وزير الطاقة بأنّ الكهرباء لم تصل بعد إلى بيوت 10 في المائة من السكان في الجزائر. والحكومة الجزائرية رصدت بحسب الوزير ما يقارب مليار دولار أميركي لتنفيذ ألفي مشروع في تلك المناطق المعزولة التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، وبعملية حسابية بسيطة نجد 15 ألفاً منطقة ظل موزعة عبر 48 ولاية (قبل التقسيم الجديد)، ما يمثل متوسط 312 منطقة ظل لكل ولاية، وتقريباً 10 مناطق ظل كمتوسط كذلك لكل بلدية.

تجدر الإشارة إلى أنّ السياسات الحكومية في الجزائر، وعلى الرغم من توفر وتدفق عائدات النفط، لم تتجح في تحقيق تنمية متوازنة بين المدينة والريف وتكريس عدالة اجتماعية بين السكان. وقد أدّى ذلك إلى اختلال كبير في مستويات المعيشة بين المناطق والطبقات الاجتماعية، وأسهم في خلق مناطق ظلّ بقيت على هامش الاهتمام الحكومي. وقد ساعد تطوّر وسائل التواصل الاجتماعي على كشف واقع السكان

²⁷ - <https://www.aps.dz/ar/regions/85165-299>

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

المأساوي وإدانة المسؤولين، ما دفع الحكومة إلى الإعلان عن خطة تنمية عاجلة يتطّلع معها سكان تلك المناطق إلى تحسين أوضاعهم والتخلّص من الظروف المحيطة²⁸.

المبحث الثالث: الخطة التنموية الإستراتيجية كآلية جديدة لتحقيق التنمية المحلية

بعد فشل المخططات التقليدية نمطية التصميم والإخراج، وعلى لسان متخذي القرار في أعلى هرم السلطة، وبما أن الإرادة السياسية متوفرة، يبدو أن الوقت قد حان للانتقال من نمطية البرامج والمخططات التنموية إلى الخطة الإستراتيجية، بل أصبحت ضرورة ملحة وليس مجرد اختيار، كونها الكفيلة بتحقيق التنمية المنشودة، فماذا نقصد بالخطة التنموية الإستراتيجية وما هي مراحل إعدادها وتنفيذها على المستوى المحلي؟

الإستراتيجية هي تصور المنظمة عن طبيعة العلاقة المتوقعة مع البيئة الخارجية والتي في ضوءها تحدّد نوعية الأعمال التي ينبغي القيام بها على المدى البعيد، وتحديد المدى الذي تسعى المنظمة من ورائه تحقيق غاياتها وأهدافها، وتكيّف المنظمة مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وتخصيص الموارد والإمكانات المتاحة. وهذا ما نسعى إليه من خلال دراسة هذا الأسلوب بغية تطبيقه على المستوى المحلي ونرى انه بإمكان ذلك من خلال رسم السياسة العامة على المستوى المركزي، ثم صياغة السياسات المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وذلك لتجاوز إخفاقات وقصور الخطط والبرامج التنموية التقليدية.

علما أن للإدارة الإستراتيجية ثلاثة أبعاد رئيسية وقد أضيف مؤخرا بعدا آخر وهذه الأبعاد هي الرسالة والغايات والأهداف والقوة الدافعة، فكيف يمكن استخدام هذه الأبعاد في إعداد الخطة التنموية المحلية؟

الرسالة: تعد الرسالة هنا الإطار الرئيس المميز للبلدية دون غيرها من البلديات من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وعملياتها وأسواقها، فهي مجموع الخصائص التي تجعل البلدية مميزة عن البلديات الأخرى، ومن ثم فهي تكشف عن الصورة التي تحاول البلدية تكون عليها، وتعكس المفهوم الذاتي لها، وتدل على المنتج أو الخدمات الأساسية التي تقدمها والجمهور المستفيد منها، وتكمن في الإجابة عن السؤال الجوهرى الذي يواجه المسؤولين " ما هو عملنا الجوهرى تجاه مواطنينا ومجتمعنا"

ومنه يمكن صياغة رسالة بلدية ذات طابع سياحي مثلا كما يلي: نحن بلدية كذا نترع على مساحة كذا وعدد سكان كذا نسمة موقعنا الجغرافي جعلنا قبلة للسواح والمستثمرين من الداخل والخارج وهو ما ميزنا عن باقي البلديات، ومنه فصورتنا تتمثل في الاستغلال الأمثل لهذه الخصوصيات وان تكون لنا الكلمة العليا في

²⁸ - ". <https://www.alaraby.co.uk>

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

السياحة الداخلية والخارجية، فنحن نقدم منتوجاتنا السياحية بالجودة المطلوبة، لمواطنينا في الداخل وللزوار من الخارج ونسعى دائما لتحسين خدماتنا واستقطاب أكبر لزيائنا ونهدف تحقيق الجاذبية لإقليمنا.

الغايات: تمثل الغايات النتائج المراد تحقيقها على مدى زمني طويل نسبيا، وهي ترتبط بالإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، ومنه فغاياتنا كبلدية سياحية هي جلب أكبر عدد ممكن من السواح من الداخل والخارج وعلى مدار السنة، مما يعود بالنفع على الساكنة المحلية، كالمداخيل الجبائية وخلق الثروة ومناصب الشغل والقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للساكنة المحلية في غضون الخمس سنوات المقبلة.

الأهداف: تمثل الأهداف النتائج المراد تحقيقها على مدى زمني متوسط، ومنه فبلديتنا تسعى لتحقيق التمويل الذاتي من خلال النشاط السياحي والنشاطات الأخرى المرافقة له وتصبح البلدية مستقلة ماليا وتزيد من استثماراتها لتنمية شاملة وهذا في غضون الثلاث سنوات المقبلة.

القوة الدافعة: هي مفتاح الإدارة الإستراتيجية لاختيارات السوق والمنتجات الرئيسية التي يجب على المنظمة اتخاذ قرار في شأنها، وعليه فقوة بلديتنا تتمثل في موقعها الجغرافي الذي يؤهلها لتصبح قطبا سياحيا جاذبا للاستثمار المحلي والخارجي والذي يؤهلها كذلك لتصبح ذات جاذبية إقليمية²⁹. فما هي مراحل إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية؟

المرحلة الأولى: التحليل (التشخيص) الاستراتيجي.

تقوم هنا عملية التحليل بدراسة مفصلة لبيئة البلدية، والقيام بتفكيك هذه البيئة إلى عناصرها الأساسية، ودراسة كل عنصر على حدة، مع إظهار الترابطات الموجودة بين هذه العناصر وبينها وبين البلدية، وتنقسم عملية التحليل الاستراتيجي إلى قسمين:

✓ تحليل البيئة الخارجية للبلدية.

✓ تحليل البيئة الداخلية للبلدية.

تتمثل البيئة الخارجية في مجموعة القوى والمتغيرات التي تحيط بمجال أعمال وأنشطة البلدية ولا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها، وتنقسم عوامل البيئة الخارجية إلى قسمين هما: البيئة العامة والبيئة الخاصة، فالبيئة العامة هي كل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر على جميع المنظمات بدون استثناء بما فيها البلدية في أي مكان، كالظروف الاقتصادية السائدة أو المناخ السياسي، أو بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية، أما بالنسبة للبيئة الخاصة فهي المؤثرات التي تؤثر بشكل خاص على بلدية دون أخرى مثل عملاء البلدية والموردون والمتعاملين معها والمستفيدين من خدماتها، والتكنولوجيا المستعملة في تقديم الخدمات

²⁹. نورالدين حاروش وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر، دار الأمة النشر والتوزيع، 2016.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

وغيرها، ويكون هذا التأثير متبادل بين الطرفين. ويتم تحليل البيئة الخارجية للمنظمة من أجل تحديد الفرص المتاحة وكيفية استغلالها، وتجنب التهديدات الخطيرة التي تواجهها.

أما البيئة الداخلية فتتمثل في مجموعة العوامل والمتغيرات التي يمكن للبلدية التحكم فيها والسيطرة عليها، كإمكانات التنظيم وموارده المالية، أو المادية، إضافة إلى الموارد البشرية والمعنوية والتي يمكن تحويلها إلى مجموعة أنشطة وأعمال إنتاجية وتسويقية ومالية، وتحليل البيئة الداخلية يكون من أجل معرفة نقاط القوة وإيجاد الطرق الكفيلة باستغلالها، ونقاط الضعف وكيفية تحسينها.

الهدف من هذا التشخيص هو التعريف بالبلدية وتقديمها للعالم، أي تسويق البلدية لنفسها ورسم صورتها الحقيقية، ما لها من مقومات وخصوصيات، والتي تتوقف عليها ملامح الخطة التنموية الإستراتيجية... لذا فمن الضروري توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن الجغرافية والديمغرافية والاقتصاد والحالة الاجتماعية والمستوى العلمي وحالة البيئة وسوق العمل والفقر والبطالة وتوزيعهما وكل هذا يفيد في رسم سياسة تنموية محلية. فمن خلال المعلومات المتحصل عليها يتم التعرف على واقع البلدية الحقيقي، وما هي البرامج والخطط القابلة للتحقيق وكذا تحديد الاتجاه الاستراتيجي للتنمية المحلية.

فبعد الحصول على هذه المعلومات والبيانات سيتم تحليلها لرسم صورة التنمية المحلية بالبلدية موضوع الدراسة: نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.

فيمكن أن نجد مثلا نقاط القوة ممثلة في الأصول، أي معدلات الأجور التنافسية، قوة العمل الماهرة، النافذة الديمغرافية أو الهبة الديمغرافية، المؤسسات التعليمية والبحثية، شبكة المواصلات الجيدة، بركة وبحرة وجوية، توافر الأمن، توافر الشركات المنتجة، القرب من موارد المواد الخام، أو الموارد الطبيعية الأخرى القرب من الساحل، وغيرها.

كما يمكن أن نجد نقاط الضعف ممثلة في معوقات النمو: زيادة حدة الفقر، انتشار الأحياء الفوضوية والهشة والمهمشة، مناطق الظل، تعقد الإجراءات التنظيمية والإدارية المحلية غير الملائمة، صعوبة الحصول على القروض، القضايا الخاصة بالصحة التي تؤثر على قوة العمل كانتشار بعض الأمراض المعدية والوبائية الخطيرة.

من جهة أخرى يمكن للبلدية أن تكون لها فرص: ظروف خارجية ملائمة: التطور التكنولوجي، ترتيبات التجارة الدولية الجديدة، التطورات السياسية، تطورات الاقتصاد الكلي، توسيع نطاق الأسواق، تطوير المطارات الإقليمية والنقل البحري، بزوغ قوة عمل تتسم بالمهارة.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

أما التحديات: فيمكن أن نجد كذلك اتجاهات خارجية غير مواتية، التطورات الديمغرافية، انخفاض حجم الأنشطة ذات الطابع الدولي، فقد الأسواق ومن تم غلق مصانع محلية، عدم استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يمنع تدفق الاستثمارات، هجرة السكان المتعلمين الى مناطق أخرى، والهجرة الى الخارج.

المرحلة الثانية: صياغة الإستراتيجية

عملية التحليل الاستراتيجي (التشخيص) السابقة للبيئة الخارجية والداخلية للبلدية، تقودنا إلى وضع وصياغة الإستراتيجية الخاصة بها والتي تساعدنا على تحقيق الأهداف والرسالة التي وجدت من أجلها، ويمكن أن نقول أن البلدية لا تقوم بصياغة إستراتيجية واحدة، بل يكون أمامها مجموعة من البدائل الإستراتيجية لسد فجوة الأداء من حين لآخر، حيث أن الإدارة الإستراتيجية تختار البديل الاستراتيجي الملائم لها في تلك الوضعية، والذي يساعدنا على تحقيق رسالتها وأهدافها المحددة مسبقا، ويتم الاختيار الاستراتيجي للبديل الملائم على ضوء عملية التحليل الاستراتيجي التي تمت في الأول.

المرحلة الثالثة: تنفيذ الإستراتيجية

إن الاستراتيجيات الناجحة والفعالة ليست فقط الناتجة عن المعرفة التي تتمتع بها البلدية عن العوامل التي تؤدي إلى نجاحها، ولكن الاهتمام الأكبر يكون في تنفيذ هذه الإستراتيجية، فالاستراتيجيات الأكثر نجاحا وتأثيرا على البلدية هي التي يتم تطبيقها كليا، والذي يجعلها جزءا من السياسة العامة للدولة.

المرحلة الرابعة: مراقبة وتقييم الإستراتيجية

المراقبة والتقييم عمليتان هامتان في الإدارة الإستراتيجية، فالبلدية مطالبة بتقييم ومراقبة مدى تنفيذ الإستراتيجية المختارة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية سابقا، وفي حالة ظهور فجوة في التطبيق أو الأداء، على البلدية القيام بالمراجعة وإعادة العمل إلى مجراه الرئيسي، أو القيام أحيانا بتغيير الإستراتيجية المختارة ببديل آخر يمكن أن يحقق لها الأهداف السابقة، من خلال التغذية الراجعة أو التغذية العكسية Feed back ، ففي كل مرحلة تظهر الاختلالات يجب إعادة التحليل الاستراتيجي الأول والقيام باختيار آخر للإستراتيجية.

من الضروري دراسة الوسائل والمناهج المختلفة لاستيعاب وفهم أبعاد التنمية المحلية، وهذه الأساليب قد تتضمن عقد اجتماعات مع الشركات وفئات المجتمع الأخرى، فضلا عن عقد لقاءات وأبحاث ودراسات ميدانية مبسطة. والمؤكد أنه في الأخير نتمكن من وضع إستراتيجية تنموية محلية تتماشى مع الخصوصيات المحلية مستوحاة من البيئة وقابلة للتجسيد في ذات البيئة وحينها سننتقل من البرامج والمخططات التنموية النمطية التي أثبتت فشلها في الواقع الى التنمية الحقيقية القائمة على الخطة التنموية الإستراتيجية.

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

تجربة مشروع كابدال في إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية:

بادرت الجزائر بمشروع تعاون دولي (كابدال: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية) و هو برنامج دعم لقدرات الفاعلين المحليين تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتمويل ثلاثي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية قدر إجماليه بعشرة 10 ملايين دولار .

يهدف برنامج كابدال إلى تهيئة الظروف المناسبة من أجل حكاما بلدية تشاورية تهتم بتطلعات المواطنين لمدة أربعة سنوات ممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 في البلديات النموذجية التي اختيرت لمساعدتها على تطوير قدرتها الذاتية على تخطيط الأهداف التنموية وتوسيع معارفها والاستفادة من التجارب الأوروبية الناجحة، وشمل هذا البرنامج على مشاريع مختلفة منها ما تعلق بالفلاحة، التراث، الصحة، البيئة، والسياحة، المقاولاتية تم تحديدها كأولوية للتنمية المحلية من قبل الفاعلين المحليين بالتنسيق مع طابع كل أقاليم البلديات النموذجية، كما تشكل هذه المشاريع طريقة عمل تشاورية بين الفاعلين المحليين: المنتخبون، الإدارة المحلية، منظمات المجتمع المدني، الشركاء الاقتصاديين، الشباب، النساء.. وبالتالي هو عبارة عن برنامج تنموي يسعى إلى تطبيق تجارب ناجحة للدول الرائدة في مجال التنمية المحلية لتجسيدها على مستوى البلديات بما يتوافق وخصوصياتها الطبيعية الثقافية وان نجحت تعمم على كامل بلديات ولايات الوطن.

اختيرت البلديات النموذجية لتطبيق مشروع كابدال بحكم موقعها الجغرافي وإمكانياتها التي أهلتها إلى وضع نموذج كفيل يتلاءم مع احتياجات سكانها وهي عشر 10 بلديات موزعة كالتالي: الغزوات (تلمسان)، أولاد عبد القادر (الشلف)، تيغزيرت (تيزي وزو)، جميلة (سطيف)، بني مهوش (بجاية)، الخروب (قسنطينة)، بابار (خنشلة)، مسعد (الجلفة)، تميمون (أدرار)، جانت (اليزي) . ويرتكز برنامج كابدال على أربعة محاور أساسية وهي:

تعزيز التخطيط الاستراتيجي بهدف خلق مناصب الشغل (التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة): يشكل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية كعنصر فعال لضمان انتقال التسيير السلبي للبلديات القائم على المساعدات واستهلاك الميزانية إلى خلق جو متميز قائم على إيجاد مصادر الثروة وتنطوي هذه الإجراءات على تشكيل رؤية مشتركة للتنمية بين أصحاب المصلحة والأقاليم لتطرح الأسئلة في كيفية تجسيده: ما هي الإمكانيات المحلية لإقليم البلدية ؟ ما هو النهج الاستراتيجي من حيث الفرص والتحديات؟ ما هي قطاعات

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

النمو الواعدة التي يجب التركيز عليها؟ ما هي الإجراءات المتبعة لتعزيز هذه القطاعات؟ كيفية دعم إنشاء أو تعزيز الشركات العاملة في هذه القطاعات؟ ما هي فوائد التعاون اللامركزي بين كل هذه المسائل؟³⁰ الهدف المنتظر من تجسيد برنامج كابدال هو دمج الفاعلين المحليين في إدارة مخططات التنمية المحلية المستدامة على المستوى البلدي وهذا من أجل تعزيز الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية مما يساهم في خلق نظام تمويل محلي فعال خالق للثروة ، وانتهاج أسلوب التخطيط التنموي الاستراتيجي كأسلوب بديل للبرامج السابقة.

الخاتمة:

نمطية البرامج التنموية في الجزائر، وبالرغم من الاعتمادات المالية التي رصدت لها، لم تحقق الأهداف المنشودة، بل أفرزت حالة يائسة عرفت بما يسمى بمناطق الظل والتي وقفت عندها بذهول السلطات العليا في البلاد، وعليه فإن الاستمرار في ارتكاب نفس الأخطاء غير ممكن الآن، خاصة مع شح الموارد المالية نتيجة الأزمات المتتالية التي يعرفها سوق النفط، الممول الرئيسي للبرامج التنموية، لذلك فإن التوجه لتبني أسلوب تنموي بديل كفيل بسد الفجوة وتحقيق التنمية المحلية أصبح ضرورة ملحة. ومنه فإن جمع البيانات والمعلومات وكل ما يخص ويميز الجماعات المحلية كفيل بوضع إستراتيجية تنموية محلية تتماشى مع الخصوصيات المحلية بداية بالمرحلة الأولى المتمثلة في تنظيم الجهود على المستوى المحلي، جهود الدولة والجماعات المحلية والخواص والمجتمع المدني والمواطن المحلي، مروراً بتقييم التنمية المحلية، ما لها وما عليها، نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، وبعدها إعداد الإستراتيجية، أي رسم الخطط والبرامج وتوزيع الموارد وتعيين من ينفذ هذه الأعمال، وفي المرحلة الموالية يتم تنفيذ الإستراتيجية، ومراجعتها للوقوف على ما تحقق وما لم يتحقق ولماذا؟ لإعادة رسم إستراتيجية أخرى قابلة للتجسيد وهكذا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 98-227 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، الجريدة الرسمية، عدد 51، سنة 1998.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية، رقم 61 سنة 2010.

³⁰ . صالح بن صالح ، نورالدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حامة لخضر بالوادي، المجلد 10، العدد 1، الجزء 4، أبريل 2019،

التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-485، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، مؤرخ في 23 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، رقم 84 سنة 2006.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية،
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 73-136 مؤرخ في 9 غشت سنة 1973، يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات الخاصة للتنمية، الجريدة الرسمية، عدد 67، لسنة 1973.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير سنة 2013، يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية، الجريدة الرسمية، رقم 40 لسنة 2013.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير سنة 2013، يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية، الجريدة الرسمية، عدد 40 لسنة 2013.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11.10 المؤرخ في 3 يوليو 2011، والمتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد: 37، الصادرة يوم 03 جويلية 2011،
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

ثانيا: الكتب

1. نورالدين حاروش وآخرون، الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2016
2. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، 2001،

ثالثا: المقالات

1. ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2019، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 231.
2. صالح بن صالح، نورالدين حاروش، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حامة لخضر بالوادي، المجلد 10، العدد 1، الجزء 4، أبريل 2019، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91441>
3. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. Plan National de l'eau, www.mree.gov.dz, article07.12 :58,22/06/2019.
2. Office National de l'irrigation et du drainage, Agences des Bassins hydrographiques,
3. <http://onid.com.dz>, 23 :52,22/06/2019.
4. <https://www.aps.dz/ar/regions/85165-299>
5. <https://www.alaraby.co.uk/>
6. Plan National de l'eau, www.mree.gov.dz, article07.12 :58,22/06/2019.
7. Office National de l'irrigation et du drainage, Agences des Bassins hydrographiques,
8. <http://onid.com.dz>, 23 :52,22/06/2019.
9. <https://www.aps.dz/ar/regions/85165-299>
10. <https://www.alaraby.co.uk/>